(ISSN: 2356 - 9492)

العلاقة ما بين مبدأ علانية الجلسات والتقاضي عن بعد بالمملكة العربية السعودية

د. الهنوف بنت عبد العزيز السلمي*

أستاذ قانون المرافعات المساعد

كلية الحقوق – جامعة الملك عبد العزيز

المستخلص

يعمد البحث إلى دراسة أحد المبادئ القضائية المهمة وهو مبدأ علانية الجلسات، لما له من أثر في تعزيز ثقة المجتمع بالمنظومة القضائية. لكنه لا يقف عند هذا الحد، فالتسارع المتزايد في استخدام التقنية وصل حتى إلى القضاء. فنجد أن المشرع السعودي اهتم بالغ الاهتمام بالتطوير التقني في المنظومة العدلية ككل وذلك من ضمن كوكبة من الأهداف التي سنّتها رؤية المملكة 2030م للتحول الرقمي. وقد امتد هذا الاهتمام لينتج عنه إجراءات خاصة بالتقاضي عن بعد. لذا، يدرس البحث إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد كضمانة مهمة من ضمانات التقاضي، وكيفية المواءمة بينهما.

Abstract:

The research aims to examine a crucial judicial principle, namely the principle of public hearings, due to its profound impact on fostering public trust in the judicial system. However, the influence of technology on the judiciary cannot be overlooked. Remarkably, there has been a rapid flow in the adoption of technology within the legal sphere. The Saudi legislator has demonstrated considerable commitment to technological advancements within the justice system, aligning with the goals outlined in the Kingdom's Vision 2030 for digital transformation. This commitment has culminated in the implementation of remote litigation procedures. Consequently, this research delves into the extent to which the principle of public hearings is upheld within the remote litigation system, recognizing its significance as a vital safeguard in litigation. Moreover, it analyzes the mechanisms employed to harmonize these two components.

الكلمات المفتاحية: علانية الجلسات – التقاضي عن بعد – الوصول إلى العدالة

Key Words: Remote litigation –Public Hearings - Access to Justice

* دكتوراة في قانون التحكيم بجامعة كاليفورنيا بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير القانون بجامعة كاليفورنيا بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. الهنوف بنت عبد العزيز السلمي*

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

مقدمة

أدى تطور حياة الإنسان إلى تزايد الاحتياج لوجود تنظيم قضائي للدفاع عن حقوق الأفراد وحمايتها من الاعتداء. لذلك نشأت قواعد التنظيم القضائي، والقوانين الإجرائية التي تحمي المراكز القانونية للأفراد وترسي جملة من المبادئ والضمانات لكي تكون بمثابة ركائز لعملية التقاضي. ومن أهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم القضائي في مختلف الدول هو مبدأ علانية الجلسات، والذي يتحقق بتمكين العامة من حضور جلسات المحاكمات ومتابعة إجراءاتها وما يصدر فيها من قرارات.

ويساهم تحقيق علانية الجلسات في تعزيز الثقة المجتمعية بالمنظومة القضائية. ونظراً لأهمية مبدأ علانية الجلسات في تحقيق العدالة، فقد أوجب المشرع الإجرائي السعودي بنصوص صريحة - في كل من نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - تطبيق مبدأ علانية الجلسات في المحاكمات. كما حدد الحالات التي يجوز للمحكمة فيها أن تقرر سرية الجلسات.

وما فتئ التطور التقني المتزايد في علوم الاتصال والمعلومات إلا وصنع تغييرات في شتى المجالات، وامتدت آثاره إلى المنظومة القضائية. فظهرت فكرة التقاضي عن بعد، وطبقتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والصين، وتبعتها دول أخرى ، ثم بعد ذلك اتجهت بعض الدول العربية - ومنها المملكة العربية السعودية- إلى تطبيق التقاضي الالكتروني وآليات التقاضي عن بعد. وأدت تداعيات جائحة كورونا إلى الإسراع في تطبيق التقاضي عن بعد كبديل للتقاضي التقليدي.

ويشكل التقاضي عن بعد تأكيداً للاستجابة السريعة للقانون لمواكبة التطورات التي تطرأ في المجتمعات بما يحققه من مزايا تتمثل في سرعة إتمام إجراءات التقاضي والفصل في الدعاوى دون حاجة إلى الانتقال إلى مقر المحكمة للقيام بإجراءات رفع الدعوى وحضور الجلسات، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تمكين الأفراد من حماية حقوقهم في وقت أقصر وبجهد ونفقات أقل [1]. غير أن تطبيق التقاضي عن بعد قد أثار مخاوف الكثيرين من احتمالات إهدار ضمانات التقاضي ، كما طرح إشكاليات قانونية تتعلق بكيفية تطبيق المبادئ الأساسية للتقاضي.

أولاً - هدف الدراسة:

[1] نادية جمال أبو طالب، المحاكم الإلكترونية، إجراءاتها ومدى قانونية تطبيقها في الأردن، الطبعة الأولى، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2018 م، ص7.

(ISSN: 2356 - 9492)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التطور التقني والنقلة النوعية الذي شهدها القطاع العدلي وبالتحديد وسيلة التقاضي عن بعد، وارتباطها بمبدأ هام وضمانة أساسية من ضمانات التقاضي ألا وهو مبدأ علانية الجلسات. كما تهدف إلى توضيح الثغرات الموجودة حالياً فيما يخص تحقيق مبدأ العلانية في ظل التقاضي عن بعد وسبل حلها.

ثانياً - مشكلة الدراسة:

تقوم الكثير من الأنظمة القضائية المتقدمة على تعزيز مبدأ علانية الجلسات، ففيه ضمان لحياد ونزاهة القضاة وتوفير لرقابة مجتمعية على المنظومة القضائية بحيث تزيد ثقة الأفراد بمتانة وصلابة القضاء. لكن التغييرات التقنية المتسارعة التي أدت إلى الاعتماد بشكل أساسي على التقاضي عن بعد قد تؤدي إلى خلق إشكاليات جديدة. من هذه الإشكاليات كيفية الربط بين مبدأ العلانية وآلية التقاضي الإلكتروني، وكذلك مشكلة الوصول إلى العدالة Access to Justiceوهذا ما تبحثه هذه الدراسة.

ثالثا - أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية :

- ما هو مفهوم التقاضي عن بعد؟ وماهي مزاياه؟ وماهي الركائز التي يقوم عليها؟
- ماهي الملامح الرئيسية لنظام التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية؟
- ماهي أهم ملامح التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية؟
- ماهي ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية؟

رابعاً - منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة الجمع بين أكثر من منهج للإيفاء بمتطلبات معالجة موضوع البحث على النحو الآتى :

1- المنهج الوصفي التحليلي: ويعمل هذا المنهج على وصف الظواهر-المشكلة البحثية بالتحديد-، ومن ثم تحليل الأسباب التي دعت إلى تشكلها ونتائجها. من خلال هذا المنهج، تتطرق الباحثة إلى كافة جوانب المشكلة البحثية بغرض التوصل إلى معالجة سليمة لموضوع البحث وتحليلها بشكل مفصل، ثم ترتيبها فى نسق فكري وقانوني واحد؛ وذلك بتحليل بعض نصوص التشريعات الإجرائية السعودية وربطها بمشكلة البحث.

2- المنهج المقارن: يتم استخدام هذا المنهج من خلال العرض والموازنة بين واقع تطبيق التقاضي عن بعد ومبدأ علانية الجلسات في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة، وذلك في المواطن التي يقتضيها البحث بشكل مقتضب.

خامساً – تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : مفهوم التقاضي عن بعد وتطبيقه في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول : ماهية التقاضي عن بعد

المطلب الثاني : الواقع العملي للتقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني : إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول : التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني : مدى وجوب إعمال مبدأ علانية الجلسات في ظل تطبيق التقاضي عن بعد

المطلب الثالث : ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد

المبحث الأول: مفهوم التقاضي عن بعد وتطبيقه في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم :

أثرت القفزات التقنية المتسارعة على العديد من المجالات، ومنها المجال القانوني والقضائي. فإن كان المعتاد قديماً وعلى مر العصور أن تعقد الجلسات القضائية بشكل حضوري، اختلف الوضع الآن حيث أصبح التقاضي الإلكتروني هو الوسيلة الاعتيادية لعقد الجلسات والترافع من خلاله أمام القاضي. ومع ذلك، فتطبيق التقاضي عن بعد يثير عدداً من التساؤلات القانونية، التي لا تتأتى إجابتها إلا بالوقوف على طبيعتها وتحديد ماهيتها.

فإعمال مبدأ علانية الجلسات في إطار منظومة التقاضي عن بعد يتطلب بالضرورة تحديد ماهية التقاضي عن بعد، والجوانب المختلفة لتطبيقه في المملكة العربية السعودية.

(ISSN: 2356 - 9492)

بناءاً على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول : ماهية التقاضي عن بعد

المطلب الثاني : الواقع العملي للتقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: ماهية التقاضي عن بعد

للوقوف على ماهية التقاضي عن بعد، سوف نوضح مفهوم التقاضي عن بعد ومزاياه، ثم نبين الركائز التي يقوم عليها.

الفرع الأول - مفهوم التقاضي عن بعد ومزاياه

سوف نلقي الضوء فيما يلي على مفهوم التقاضي عن بعد، ثم نوضح أهم مزاياه.

أولاً: مفهوم التقاضي عن بعد

مصطلح "التقاضي عن بعد" مصطلح قانوني حديث ، وقد كان يتم التطرق إليه في بدايات القرن الحالي بصيغة "التقاضي الإلكتروني".[1] ومازال كثير من المتخصصين يستخدم مصطلح التقاضي عن بعد ومصطلح التقاضي الإلكتروني كمترادفان.[2] وباعتبار أن الدعوى القضائية هي حق إجرائي يعطي لصاحبه الحق في اللجوء إلى القضاء بغية طلب الحماية للحق أو المركز القانوني الذي تعرض للاعتداء.[3] وبالنظر إلى حداثة مفهوم التقاضي عن بعد، نجد بأن هناك تعريفات عديدة تشرح ماهيته، لكن جوهرها واحد. فمعناه هو "سلطة مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[4].

---

(1) د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، 2016، ص 280 .

(2) انظر في ذلك كل من: د.اسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، مجلد 1 ، العدد 21،2014 ، ص 103. د. خالد ممدوح ابراهيم ، إجراءات التقاضي عن بعد ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2019، ص 5. د. خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2020، ص 13.

(3) نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، (دط)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005م، ص 26.

(4) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010 م، ص 57.

كما يمكن ملاحظة التشابه ما بين فكرة الحوكمة الإلكترونية وتطبيقات التقاضي عن بعد. وبما أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يعني تقديم الخدمات عبر الإنترنت للجمهور المستفيد بدلاً من الطريقة التقليدية التي تعتمد على الورق، نجد بأنه تم الاعتماد على ذات الجوهر فيما يخص التقاضي الإلكتروني.

يعني ذلك أن التقاضي عن بعد يقوم على مفهوم خلق شبكة تربط بين المحاكم وأطراف الدعاوى ضمن نطاق إلكتروني لا يقوم على حضورهم الجسدي للدوائر القضائية. وإنما يقوم على ربطهم بوسائل إلكترونية تسهل نقل الفيديو بشكل تزامني يعطي فيه الصلاحية للقضاة ومعاونيهم والأطراف على التخاطب الفوري. كما يسهل مفهوم التقاضي عن بعد من نقل البيانات والوثائق بشكل آنيّ سريع. كل ذلك يصبّ في مصلحة تطوير المنظومة القضائية، حيث تُسهّل الإجراءات مما ييسّر سبل الوصول إلى العدالة. [1]

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الريادية في مجال التقاضي عن بعد. وباعتبار أن الولايات المتحدة دولة فيدرالية، فهناك تباين في إجراءات التقاضي عن بعد بين ولاية وأخرى. [2] ففيما يخص إجراءات رفع الدعوى، نجد بأن المحكمة العليا الأمريكية Supreme Court of the United States ما زالت تصرّح في موقعها الإلكتروني بأن آلية رفع الدعوى ورقياً هي الآلية الأساسية للرفع.[3] ولا يعني ذلك أن رفع الدعاوى إلكترونياً غير مسموح به، بل هو متاح عبر إجراءات محددة تتطلب التسجيل وتوقيع عدة إشعارات، ومن ثم الالتزام بتنسيق محدد للمستندات. [4]

وتسمح بعض المحاكم في ولاية كاليفورنيا بالتقاضي عن بعد عبر برنامج Microsoft Teams ، حيث يمكن لأطراف الدعوى وغيرهم من العامة الدخول للجلسات عبر رابط مجدول في موقع المحكمة. كما أن هناك أدلة إرشادية

---

[1] صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم) والتطبيق)، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2012م، ص 170.

[2] Richmond Newspapers, Inc. v. Virginia, 448 U.S. 555 (1980) (establishing that the 1st Amendment to the United States Constitution guarantees the public a right of access to judicial proceedings).

[3] "Paper remains the official form of filing at the Supreme Court"
Supreme Court of the United States, Electronic Filing:
https://www.supremecourt.gov/filingandrules/electronicfiling.aspx

[4] Supreme Court of the United States, Office of the Clerk, Washington D.C. 20543, Guidelines for the Submission of Documents to the Supreme Court's Electronic Filing System:
https://www.supremecourt.gov/filingandrules/ElectronicFilingGuidelines.pdf
SUPREME COURT OF THE UNITED STATES OFFICE OF THE CLERK WASHINGTON, D.C. 20543

(ISSN: 2356 - 9492)

تشرح كيفية دخول الجلسة سواءاً عبر الحاسب الآلي أو عبر جوال ذكي. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه في حال عدم إمكانية الوصول لهذه الأجهزة الإلكترونية، يمكن للشخص الاتصال عبر رقم موحد وسماع الجلسة عبر الهاتف. (1)

وفي محكمة إفلاس أمريكية بإحدى الولايات، نجد أن المحكمة تعتمد برنامج ZoomGov والمخصص للاستخدام الحكومي. ويُلاحظ بأن جلسات الاستماع للشهود وغيرها من وسائل الإثبات يكون الأصل فيها حضورياً. ولكن الدليل الإرشادي المقدم من المحكمة يوضح أهمية التقاضي عن بعد وما يتميز به من كفاءة وتقليل العبء الاقتصادي على الأطراف. (2) كما تضمن الدليل تعليمات خاصة باستخدام الفيديو تؤكد أهمية فتح الكاميرا حين الدخول، والتواصل البصري مباشرة مع جهاز الكاميرا، ووجوب ارتداء القضاة والأطراف ملابس لائقة بالجلسات. كما تناول الدليل بالتفصيل كيفية أداء القسم إلكترونياً. (3)

ثانياً :مزايا التقاضي عن بعد :

يعد التقاضي عن بعد إحدى ثمار التقدم التقني الهائل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي . ويحقق التقاضي عن بعد مزايا عديدة ، نوجزها فيما يلي :

1- تطبيق التقاضي عن بعد يقضي على صعوبات الإنتقال إلى مقار المحاكم وتكاليفه؛ ففي ظل تطبيق التقاضي عن بعد لن يكون المتقاضي مضطراً للانتقال إلى المحكمة بغرض حضور الجلسات، وما يتطلبه ذلك من نفقات وجهد.(4) ففي ظل نظام التقاضي عن بعد يمكن إتمام كامل إجراءات الدعوى باستخدام وسائل تقنية حديثة. يعني ذلك زوال العائق الذي كان يتطلب من الأطراف المعنيين بالدعوى تكبد عناء الانتقال الجسدي للعديد من المرات وذلك لمقر المحكمة. (5)

---

(1) https://www.sdcourt.ca.gov/virtualhearings

(2) Virtual Hearing Policy United States Bankruptcy Court District of Maryland January 5, 2023
https://www.mdb.uscourts.gov/files/Virtual%20Hearing%20Policy%20Phase%204%202023-01.pdf .

(3) Texas Judicial Branch, Zoom Information and YouTube Support
https://www.txcourts.gov/programs-services/electronic-hearings-zoom/

(4) د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص182.
(5) د. سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008،صـ30.

يعني ذلك بأن المحصلة النهائية ستعود بالنفع على المتقاضين من خلال توفير وقتهم وجهودهم والتقليل من نفقات الانتقال إلى المحكمة المختصة. [1]

2- تطبيق التقاضي عن بعد يقضي على مشكلة بطء التقاضي وتأخر الفصل في المنازعات؛ فتطبيق التقاضي عن بعد يقلل من احتمالية تخلف الخصوم عن حضور جلسات المحاكمة، كما أنه يؤدي إلى حسن إدارة القضاة لوقتهم وجهدهم، وانجاز أعداد أكبر من القضايا التي ينظرها مقارنة بما سبق العمل به في نظام المحاكم التقليدية.

3- يؤدي تطبيق التقاضي عن بعد إلى التقليل من بعض مظاهر الفساد التي شاعت بمرفق القضاء في ظل التقاضي التقليدي.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- إن تطبيق التقاضي عن بعد يعني حلول المستندات الرقمية بدلاً عن المستندات الورقية، بحيث تصبح الرسالة الرقمية بمثابة سند قانوني والذي بدوره يمكّن الأطراف من اعتماده حال نشوئه. وتطبق المعاملة الإجرائية الرقمية كبديل عن المعاملة التقليدية التي يضطر فيها المتقاضي إلى التعامل مع البشر، وقد يساهم ذلك في تعزيز المساواة بين المتقاضين.
- يقلل التقاضي عن بعد على احتمالات التعطيل المتعمد للدعوى من جانب الموظفين بالتواطؤ مع الخصم. ويحد من فرص تلاعب معاوني القضاة في مستندات الدعوى وغيرها من الإجراءات.
- يحقق التقاضي عن بعد الشفافية الكاملة كما أنه يسرع من الحصول على المعلومات، إذ أن جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى متاحة للمتقاضين عبر المنصة الإلكترونية.

4- التقاضي عن بعد يساعد على الاستعاضة عن الأرشيف القضائي الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية لها سعة عالية لتخزين المعلومات بدون إشغالها لحيز فعلي في المنظومة القضائية. [2]

5- تطبيق التقاضي عن بعد من شأنه توفير النفقات المتعلقة بإنشاء المحاكم وعمليات تشغيلها المكلفة. كما يتيح استغلال الموارد المالية في تطوير المنظومة القضائية ككل.

---

[1] د. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 13. د. ليلى عصماني ، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، صـ 218. د.صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، العدد 1، 2015، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص 353.

[2] د. خالد ممدوح، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها أ مام المحاكم ، مرجع سابق، صـ36

(ISSN: 2356 - 9492)

6- توفير السرية فيما يخص تداول الملفات المتعلقة بالدعوى نظرا لكونها محفوظة بالنظام الإلكتروني الخاص بالجهة، كما يفترض وجود جهات أمنية تقنية تكون مهمتها متابعة مستوى أمان هذه الملفات وحمايتها. [1]

7- يحقق التقاضي عن بعد التأمين ضد أخطار الإهمال الذي يؤدي إلى فقد وتلف المستندات الورقية، كما يقلل من تعرض أوراق الدعاوى والمستندات للضياع أو الفقد أوالتلف بسبب الحرائق وخلافه. [2]

مما سبق يتضح لنا أن التقاضي عن بعد يقوم بدور هام في تفعيل العدالة الإجرائية، وكفالة حقوق الدفاع للمتقاضين، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية وحفظ وحماية الحقوق. يكون ذلك من خلال تبسيط إجراءات التقاضي وتحقيق راحة المتقاضين ووكلائهم وتعزيز ثقة المواطنين في القضاء. ولاشك أن من شأن هذه المزايا أن تجعل من التقاضي عن بعد وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الناجزة؛ ليس فقط في أوقات انتشار الأوبئة والجوائح وإنما باعتباره منظومة قائمة في الظروف الاعتيادية.

الفرع الثاني - ركائز التقاضي عن بعد

يقوم نظام التقاضي عن بعد على ثلاث ركائز أساسية، أولها إطار تشريعي يدعم التحول إلى التقاضي عن بعد، وثانيها عنصر بشري مؤهل للتعامل بتقنيات التقاضي عن بعد، وثالثها تجهيزات فنية.

أولاً- الإطار التشريعي :

للجوانب التشريعية أهمية كبيرة في دعم التحول إلى نظام التقاضي عن بعد؛ إذ لايمكن تطبيق نظام التقاضي عن بعد دون وجود تشريعات تسمح بإتمام كافة إجراءات التقاضي بالطريق الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال . فالقاضي لايستطيع استخدام وسائط الاتصال الحديثة في القيام بوظيفته إلا إذا كان هناك تنظيم تشريعي يسمح له بذلك. [3]

كما أن استخدام التقنيات الحديثة لتيسير إجراءات الدعوى القضائية لن يحقق الغاية المرجوة منه إلا بتعديل التشريعات ذات الصلة على نحو يسمح بقبول استبدال المستندات الإلكترونية بالمستندات الورقية في العمل القضائي. لذلك لابد من القيام بمايلزم من تعديلات على القوانين الإجرائية التي تنظم إجراءات التقاضي، بحيث تنص على وجوب

---

[1] د. محمد عصام الترساوي، مرجع سابق ، ص103.

[2] ناصر بن زيد بن ناصر بن داود، حوسبة التقاضي – المحكمة الإلكترونية، مقال على موقع الدراسات القضائية التخصصي، على الرابط التالي: www.cojess.com.

(أو جواز) قبول إتمام الإجراءات بالشكل الالكتروني. كما يتعين أن تتضمن التعديلات التشريعية وضع تعاريف منضبطة للمصطلحات الجديدة مثل : الوسائط الإلكترونية ، المستند الالكترونى ، التبليغ الالكتروني .

من ناحية أخرى، تعتمد المحكمة الرقمية – وهي الوحدة الأساسية في التقاضي عن بعد - على حسابات متصلة باستخدام قنوات شبكات داخلية. ترتبط هذه الشبكات بالإنترنت بغرض تداول المعلومات المتعلقة بالمحكمة. وهذه البيانات تتسم بدرجة كبيرة جداً من الخصوصية والسرية. وقد تتعرض بيانات ومعلومات وشبكات المحكمة الرقمية للاعتداء، سواء بإجراء تغيير في المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة (التزوير المعلوماتي) ، أو بولوج الأشخاص غير المرخص لهم إلى النظام المعلوماتي للمحكمة بغرض الحصول على بيانات من هذا النظام، أو بتخريب المعلومات وإتلافها على نحو يمحي الاستفادة من هذه البيانات.

لذلك ينبغي أن تتضمن عملية تهيئة البنية التشريعية لدعم التحول إلى نظام المحاكم الرقمية وضع تشريعات توفر الحماية الفعالة لبيانات ومعلومات منظومة المحاكم الرقمية، وهذه الحماية يجب ألاتكون مقصورة على الجانب الوقائي الذي يهدف إلى الحد من احتمالات تعرض بيانات ومعلومات المحكمة وأجهزتها لمخاطر التعطل والتلف والإعتداء ، ومحاولات الاختراق والتلاعب بها ؛ بل يجب أن تشمل كذلك الجانب الجزائي أو العقابي بتجريم كافة صورالإعتداء على بيانات ومعلومات وأجهزة وشبكات المحكمة الرقمية ورصد عقوبة رادعة لكل منها. [1]

بيد أن الإنتقال من التقاضي التقليدي إلى التقاضي عن بعد لايمكن أن يتم بين يوم وليلة ، وإنما لابد من مرحلة انتقالية يتم فيها الإعداد والتجهيز لتطبيق نظام المحاكم الاليكترونية بشكل كامل. لذلك ينبغي عند وضع الإطار التشريعي لنظام التقاضي عن بعد ، أن يتم إجراء التعديلات التشريعية المطلوبة بشكل تدريجي يتواكب مع مراحل التحول إلى هذا النظام . وقد يكون من المناسب أن تتضمن التعديلات التشريعية في بداية التحول إلى التقاضي الرقمي النص على جواز إتمام إجراءات التقاضي بالطريق الإليكتروني واستخدام آليات التقاضي عن بعد ، بحيث يتاح للمتقاضي الاستفادة من مزايا إتمام الإجراء بالطريق الاليكتروني ، إلى أن يتم استكمال كافة عناصر منظومة التقاضي عن بعد والمحاكم الرقمية ، فيتم حينئذ إجراء التعديلات اللازمة لجعل استخدام الطريق الالكتروني وآليات التقاضي عن بعد وجوبياً .

ثانياً- العنصر البشري:

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى جانب وجود تشريعات تقر وتنظم التقاضي بالطريق الإلكتروني، يتطلب تطبيق نظام التقاضي عن بعد وجود عنصر بشري مؤهل قادر على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة في وسائل الاتصال [1]؛ فنجاح التحول إلى نظام التقاضي عن بعد يتطلب وجود عناصر بشرية مؤهلة للتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الحديثة من قضاة وكتبة ومحضرين ومتخصصين في إدارة المواقع والمبرمجين ومحامون.

1- قضاة مؤهلون للتعامل بالوسائط الإلكترونية :

القضاء الإلكتروني يظهر فيه الترابط الوثيق بين العلم القانوني والتكنولوجيا، [2] عليه فتطبيق التقاضي عن بعد يتطلب بشكل بديهي وجود قضاة يملكون مهارات خاصة بالتعامل مع برمجيات الحاسب الآلي والتمكن من استخدام الوسائل التقنية الحديثة لإنجاز مهامهم.[3] وفي ظل التقاضي الالكتروني يقوم القضاة بمباشرة الإجراءات القضائية وإدارة الجلسات وإصدار الأحكام باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. [4]

ويتم تأهيل القضاة للتعامل بالوسائط الإلكترونية من خلال تنظيم برامج تدريبية في علوم الحاسب، وكيفية إجادة التعامل مع منصات المواقع الإلكترونية الخاصة بالمحكمة [5]. وكما ينبغي على القاضي أن يستعد لهذا التغيير، ينبغي أيضا أن يتم توفير بيئة مساعدة للقضاة حيث يجدون مكاتب مجهزة بأجهزة حاسب قادرة على تمكينهم من متابعة الدعوى القضائية إلكترونياً.[6]

2- الكتبة:

عطفاً على التأسيس السابق بأن القضاة والمعاونين ينبغي أن يلمّوا بكيفية التعامل بالأجهزة الإلكترونية، ينبغي التأكيد على أن هذه المهارة باتت لازمة لحسن تسيير عملية التقاضي عن بعد. فلا يمكن لكاتب ضبطٍ مثلاً أن يجهل كيفية الدخول إلى الموقع الإلكتروني الذي تعتمد عليه المحكمة لتسيير التقاضي عن بعد. وينبغي على المعاونين والقضاة

---

[1] فتنمية الوعي الإلكتروني لدي القائمين على إدارة مرفق القضاء من قضاة ومعاونيهم، ولدي المحامين ، يعد متطلباً أساسياً لنجاح الاستعانة بأجهزة الحاسوب في تطوير مرفق القضاء. د.سيد أحمد محمود ، مرجع سابق، ص 20.

[2] بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر د. سحر عبدالستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، 2018 ، ص 59.

[3] د. نبيل عمر ، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1989، صـــ 55.

[4] حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، صـ62.

[5] د. عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف، الرياض , 2017, ص 50.

[6] د.هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، مرجع سابق، ص 296.

كذلك أن يُحسنوا إدارة الملفات بشكل إلكتروني [1]. فالملفات التي كانت تقدم بصورة ورقية باتت تقدم عبر وسائل إلكترونية. عليه قامت الكثير من الدول التي تعتمد على آلية التقاضي عن بعد بإنشاء مواقع وشبكات داخلية آمنة ومخصصة لنقل هذه البيانات الهامة [2].

3- فنيون متخصصون في إدارة المواقع والمبرمجين:

للعناصر البشرية أهمية جليلة في إنجاح التقاضي عن بعد، ولعل أحد أطراف النجاح المهمين فيها هم الفنيون المتخصصون في إدارة المواقع والمبرمجين. حيث يتطلب إنجاح منصة التقاضي الإلكترونية وجود خبراء فنيين متمكنين من معالجة الأعطال التقنية بنجاح. كما تكون من مهامهم معالجة الأخطاء الفنية التي قد تعطل العمل القضائي، فينصّبون أنظمة حماية عالية الجودة تمنع محاولات الدخول غير المصرحة للمنصات القضائية. [3]

4- المحامون المؤهلون للتعامل الرقمي:

لا يستطيع المحامي تسجيل الدعوى ومباشرة إجراءاتها والترافع ودعوة الشهود وتحضيرهم لأداء الشهادة ضمن منظومة التقاضي عن بعد إلا إذا توافرت لديه مهارات التعامل مع أجهزة الحاسوب ونظم الاتصال، وشبكة الانترنت واستخدام البرامج والمواقع الإلكترونية. لذا فإن المحامي المؤهل للتعامل الرقمي يعتبر عنصر هام وضروري في منظومة التقاضي عن بعد. [4]

المطلب الثاني: الواقع العملي للتقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية

لاستعراض الواقع العملي للتقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية، سوف نوضح جهود المملكة التطويرية فيما يخص إجراءات التقاضي، ثم نبين ضوابط وإجراءات التقاضي الإلكتروني، يلي ذلك عرض للخدمات الداعمة للتقاضي الإلكتروني.

---

[1] د. عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، بحث منشور بمجلة المفكر، العدد13، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص219.

[2] صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية(المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص176.

[3] صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص 176 وما بعدها.

[4] لمزيد من التفاصيل انظر: محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس" الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 9- 12 ديسمبر2007، ص 19.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفرع الأول- خطوات تطوير القطاع العدلي بالمملكة العربية السعودية

في إطار برامجها وخططها للتطوير في كافة المجالات لتحقيق أهداف رؤية 2030، اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات رائدة لتطوير القطاع العدلي يأتي في مقدمتها تنفيذ برامج التحول الرقمي وتطبيق نظام التقاضي الالكتروني وآليات التقاضي عن بعد. [1] وقد كان ذلك من خلال جهود المملكة الملموسة لتهيئة البنية التشريعية اللازمة لتطبيق التقاضي عن بعد. ومن أبرزها تعديل الأنظمة الإجرائية الثلاثة: نظام المرافعات الشرعية، نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم. [2]

كما كانت هناك جهود حثيثة للمملكة فيما يخص تفعيل التقاضي الإلكتروني وآليات التقاضي عن بعد، فقد أطلقت وزارة العدل "خدمة التقاضي الإلكتروني"، وعملت على نشر ضوابط وإجراءات التقاضي الإلكتروني واستخدام آليات التقاضي عن بعد في أدلة استرشادية. وأصدرت وزارة العدل في يونيو 2020 الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني، لبيان ضوابط التقاضي الإلكتروني واستخدام وسائل التقاضي عن بعد.كما تضمن الدليل شرحاً مفصلاً لخطوات الاستفادة من خدمة التقاضي الالكتروني.[3] وفي أغسطس 2020 م أطلقت وزارة العدل الإصدار الثاني للدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني وذلك بعد عقد استطلاع للآراء والمقترحات المقدمة من قبل المتخصصين والمستفيدين، نتج عن ذلك عمل عدة تعديلات هامة.

ويتضح مما سبق أن المملكة العربية السعودية قد قامت بما يلزم لتطبيق منظومة التقاضي الالكتروني وإنفاذ آليات التقاضي عن بعد في المجال التشريعي. ولا شك أن إجراء التعديلات التشريعية على الأنظمة الإجرائية الثلاثة، وإصدار نظامي التعاملات الإلكترونية ومكافحة الجرائم المعلوماتية، من شأنه المساهمة في دعم التحول إلى نظام التقاضي عن بعد. ويلاحظ أن المنظم قد جعل استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية جوازيا للمتقاضين، وهو ما يتفق مع نهج التدرج في تطبيق التقاضي الالكتروني وآليات التقاضي عن بعد. كما يلاحظ اهتمام المنظم السعودي بتوفير الحماية التقنية لمنظومة التقاضي الالكتروني سواء في جانبها الوقائي أو في جانبها الجزائي.

---

[2] صدر المرسوم الملكي رقم (م/ 18) بتاريخ 1442/1/15هـ الموافق 2020/9/3 م والذي تضمن تعديل كل من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 22 / 1 / 1435 هـ ، ونظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) وتاريخ 1435/1/22هـ ، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1435/1/22هـ.

[3] الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني ، على الرابط :
https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigation.pdf .

الفرع الثاني- تحديد ضوابط وإجراءات التقاضي الإلكتروني واستخدام آليات التقاضي عن بعد

نص نظام المرافعات الشرعية في مادته (الثانية والسبعون) على أنه: " يجوز تدوين بيانات صحف الدعاوى والتبليغات ومحاضر الدعاوى والإنهاءات وغير ذلك إلكترونيًّا، ويكون لها حكم المحررات المكتوبة، وفقًا لنظام التعاملات الإلكترونية." [1] فهناك إجراءات ينبغي اتباعها لتسيير التقاضي عن بعد بشكل سليم، تبدأ أولها بإيداع صحيفة الدعوى بشكل إلكتروني ويتم بعدها الإعلان لأطراف الدعوى. يلي ذلك الترافع الإلكتروني وإبداء الطلبات والدفوع. وينتهي ذلك بالنطق بالحكم من قبل القاضي. كل ذلك يتم بسهولة عبر وسائل إلكترونية متنوعة كالحاسب الآلي أو الهاتف المحمول الذكي. لكن هذه النقلة النوعية لم تكن لتتمّ لولا الجهود الكبيرة المبذولة في أتمتة القطاع العدلي بشكل مذهل [2].

وامتثالاً لتطوير التحول الرقمي في نطاق القضاء بالمملكة العربية السعودية، نشرت وزارة العدل دليلاً إجرائياً لخدمة التقاضي الإلكتروني. نجد فيه بأن التقاضي الإلكتروني يتضمن تبادل المذكرات ورفعها عبر الموقع المخصص، وكذلك رفع المستندات والمحررات إلى أن يصل الأمر إلى استلام نسخة الحكم، وكذلك تقديم الاعتراض حال توافر شروطه. وحفاظاً على سرية البيانات وللتأكد من هوية الأطراف، ينبغي الدخول للجلسات عبر خدمة النفاذ الوطني التي تتطلب التسجيل فيها مسبقاً. كما يشترط عقد الجلسات عبر الوسيلة المعتد بها (ناجز) ولا يمكن عقدها عبر وسائط أخرى غير مرخص بها. ويلاحظ بأن هناك استثناء يسمح للدائرة بأن تمارس سلطتها التقديرية في أن تعقد الجلسة بشكل حضوري وذلك في حال تعذر عقدها بشكل إلكتروني.[3]

وقد أقر المنظم السعودي استعمال الوسائل الإلكترونية لرفع الدعوى والإعلان بها بناءاً على قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (219-6-39) وتاريخ 1439/4/21هـ المبني على الأمر الملكي رقم (14388) وتاريخ 1439/3/25 وفيه موافقة على استعمال وسائل إلكترونية في التبليغات القضائية ويعد بذلك هذا التبليغ منتجاً

---

[1] نظام المرافعات الشرعية، صادر بمرسوم ملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢

[2] عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، (دط)، دار نايف للنشر، الرياض، 2017م، ص 192 وما بعدها. وينظر أيضا: مقال بعنوان: (بدء التقاضي وإصدار الصكوك إلكترونيًا في جزئية جدة، منشور في آفاق للأنظمة السعودية، 2010م، عبر الموقع الإلكتروني:
http://www.alaaqlaws.net/views/ViewNews.aspx?nwsid-176
.

[3] الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية. ويمكن الوصول إليه عبر:
https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

لكل آثاره النظامية. ومن طرق التبليغ بهذه الوسيلة هي إرسال رسالة نصية مرسلة إلى رقم الهاتف الموثق لهذا الشخص مثلاً.

أما آلية الترافع فقد وضح الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني بأن هناك نوعين للجلسات التي تعقد عن طريق هذه الخدمة. فهناك جلسة كتابية يتمكن فيها الأطراف من أداء الترافع بشكل كتابي. أما النوع الثاني فهو الجلسة المرئية حيث تُعقد بالصوت والصورة وتُستكمل فيها إجراءات التقاضي حتى الوصول للنطق بالحكم. وفيما يخص جلسة المداولة بين القضاة المعنين وذلك تأهباً لإصدار الحكم، فتكون سرية ولا يسمح بدخول طرف آخر للاستماع إليها. ومن ثم يتم النطق بالحكم بشكل علني في الجلسة.[1]

كل هذه التطورات التي تم ذكرها جاءت على سبيل التوكيد على أن المملكة العربية السعودية أولت التقنية اهتماماً عظيماً وتسابقت للتحول الرقمي في شتى المجالات والتي كان أبرزها في المنظومة العدلية والقضائية. يعني ذلك بأن التقاضي عن بعد -وإن صحت تطبيقاته ومزاياه- ليس بالظاهرة الفريدة والوحيدة من نوعها. فهناك اتجاه تشريعي واضح يدعم التحول الرقمي ككل. ومن أحدث وأبرز الأمثلة عليه ما أكد عليه المنظم السعودي حيث تم إصدار نظام التعاملات الإلكترونية الذي اهتم بالتعاملات والتوقيعات الإلكترونية والأثر القانوني للكتابة الإلكترونية. [2]

الفرع الثالث- الخدمات الداعمة للتقاضي الالكتروني

قامت المملكة بإطلاق مجموعة من الخدمات الداعمة للتقاضي الالكتروني وآليات التقاضي عن بعد، أهمها :

- **تفعيل محاكمة السجناء عن بُعد:**

تم تفعيل خدمة "المحاكمة عن بعد"، بهدف تقليل مدة التقاضي وتوفير الجهد، على أن يكون ذلك بشرط تأمين كافة الضمانات القضائية للمتهمين والسجناء أثناء جلسات المحاكمة، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للسجون. كما تمت تغطية عدد من السجون والمحاكم في أنحاء المملكة عبر توفير كاميرات وأنظمة اتصال مرئية تصل بين قاعات المحاكمات والسجون مع إتاحة تقديم خدمة دمج المترجم والسجين معاً في جلسة واحدة.[3]

---

[1] مرجع سابق، الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية. ويمكن الوصول إليه عبر:
https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

[2] نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/8 (في 1428/3/8هـ.

[3] المنصة الوطنية الموحدة، العدل والخدمات القضائية، محاكمة ومتابعة قضايا السجناء عن بعد
https://covid19.my.gov.sa/ar/Sectors/justice/Awareness/

- **تطوير صحيفة الدعوى:**

تم تفعيل خدمة "صحيفة الدعوى" بصورة متحدثة وفق نمذجة جديدة قللت من عدد المدخلات المطلوب تعبئتها كما ربطت بيانات المستفيدين بالنفاذ الوطني الموحد. وتمكّن الخدمة المستفيدين من الدخول عبر بوابة ناجز وكتابة الصحيفة بطريقة إلكترونية بدون استخدام الورق التقليدي.

- **نمذجة الإجابة على الدعوى:**

تم إطلاق خدمة "نمذجة الإجابة" على الدعاوى القضائية ضمن جهود وزارة العدل لتحديث خدمة التقاضي الإلكتروني، وذلك بغرض تيسير إجراءات التقاضي على العموم. كما ساهمت هذه الخدمة في زيادة فاعلية الإجراءات القضائية الإلكترونية مما رفع مستوى الكفاءة فيها. حيث تم إدخال جميع تصانيف الدعاوى بشكل آلي يسمح بتحليل البيانات فيها وذلك للوصول إلى نمذجة مثالية للإجابة. كما تتيح الخدمة للمستفيدين إمكانية تقديم عدد من الطلبات ومن ضمنها "خدمة الإجابة" على الدعوى القضائية وفق نماذج مدخلة بالنظام، حتى يسهل على المدعى عليه تعبئة المطلوب بشكل سلس.[1]

- **تفعيل منصة خبرة:**

تم تفعيل منصة خبرة الإلكترونية في المحاكم (التجارية - العمالية – الأحوال الشخصية) وذلك بغرض تسهيل طلب الخبرات المتخصصة باحترافية عالية للمستفيدين. فتوفر لمستفيدي وزارة العدل اختيار الخبير المناسب لاستشارته في الدعاوى. فقد وفرت المنصة سجلات خاصة بالخبراء في مجالات عديدة، ويمكن للمستفيد بعد اختيار الخبير المرغوب تقديم طلب ندب الخبرة ليتسلم الخبير العرض المالي. وعند قبول الطلب من قبل الخبير، يمكن إتمام بقية الإجراءات بسلاسة وبوقت قياسي مقارنة بالوضع السابق. [2]

- **دعم التحول الرقمي في التنفيذ:**

---

[1] صحيفة مكة، "نمذجة الإجابة" تسرع الفصل في المنازعات القضائية، ٢٣ مايو ٢٠٢١م
https://makkahnewspaper.com/

[2] وزارة العدل، منصة خبرة، عبر الموقع: https://khibrah.sa/#/index

(ISSN: 2356 - 9492)

أطلقت وزارة العدل خدمة التنفيذ الإلكتروني في جميع محاكم التنفيذ، وذلك بغرض رفع جودة العمل وزيادة الكفاءة ،واختصار في عاملي الجهد والوقت على المستفيدين. وقد تم توحيد أكثر من 5 أنظمة في نظام واحد متقدم، يُمكن التصنيف الآلي لطلبات التنفيذ، ويسرع الإنجاز ويتيح الربط الإلكتروني مع القطاعات الداخلية والخارجية. [1]

المبحث الثاني: إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

إذا كانت التنظيمات القضائية الحديثة- ومنها التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية- قد استقرت على وجوب كفالة مبدأ علانية الجلسات ؛ فإن التساؤل يثور حول مدى مدى وجوب إعمال هذا المبدأ في ظل توجه المملكة نحو تطبيق التقاضي عن بعد. وإذا كانت الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب، فهل يمكن من الناحية العملية كفالة العلانية في إطار منظومة التقاضي الإلكتروني وآليات التقاضي عن بعد؟ وما هي ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد. وفي محاولتنا للإجابة على هذه الأسئلة يحسن أن نعرج في البداية للأحكام النظامية لمبدأ العلانية في المملكة العربية السعودية . وبناء على ماسبق نقسم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة على النحو الآتي:

المطلب الأول : التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني : مدى وجوب إعمال مبدأ علانية الجلسات في ظل تطبيق التقاضي عن بعد

المطلب الثالث : ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد

[1] " وزارة العدل التطوير والتحديث 2015- 2021" - وزارة العدل - على الرابط :
https://www.moj.gov.sa/Documents/MinistryOfJustice-DevelopmentAndModernization.pdf

المطلب الأول: التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية

يقصد بمبدأ علانية الجلسات تمكين العامة -بغير تمييز- من الاطلاع على تفاصيل وإجراءات المحاكمات والعلم بها، كما يتطلب ذلك السماح بنشر وقائع المحاكمات عبر وسائلنشر متعددة[1] ويعد مبدأ علانية الجلسات من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنظيمات القضائية الحديثة. فمما لاشك فيه أن ضمان علانية الجلسات يساهم في تعزيز ثقة المتقاضين في عمل القاضي وفي النظام القضائي ككلّ. وتسهل علانية الجلسات مراقبة الرأي العام لعمل القضاء، كما تكفل حسن أداء القاضي لعمله ونزاهته.[2]

فإجراء المحاكمة أمام الجمهور وتحت رقابته يمكنه من الوقوف على مدى تجرد المحاكم وحيادها والتزامها بالقانون، ومن شأن ذلك أيضاً بث الطمأنينة في قلوب الخصوم . كما أن العلانية تدفع القضاة إلى التطبيق الصحيح والسليم للقانون وعدم التمييز في المعاملة بين الأفراد ، كذلك تحقق العلانية الردع والزجر. وتشكل علانية الجلسات في المحاكمات الجنائية ضمانة هامة لحقوق المتهم ؛ وتوفر له الشعور بالاطمئنان لحضور أفراد من المجتمع يكونوا بمثابة مراقبين على حسن سير العدالة . كما يتسنى للمتهم تقديم دفوعه بشكل علني أمام الحضور.[3]

---

[1] د. أحمد السيد الصاوي , الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010، ص 88. د. عبد الله ماجد العكايلة، أثر تقنية الاتصال عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة ، مقال منشور بتاريخ 2021/3/17، جريدة عمون الإلكترونية https://www.ammonnews.net/article/599871

[2] انظر : د. أمينة مصطفى النمر، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بدون دار نشر ، 1987، ص 13.

[3] ولمزيد من التفاصيل حول مبررات مبدأ علانية الجلسات ، انظر : د. حسن صادق المرصفاوي، ضمانات المحاكمة في التشريعات العربية، مرجع سابق، ص 11. د. محمد بن رزق الله محمد السُّلمي ، مبدأ علنية جلسات المحاكمة الجزائية في النظام لسعودي وأثر الإخلال به "دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة العدل ، وزارة العدل السعودية،ع 83، 1439هـ/2018م ، ص 151.

(ISSN: 2356 - 9492)

غير أن القوانين الإجرائية في الدول المختلفة تجيز للمحكمة نظر الدعوى في جلسات سرية إذا قدرت أن اعتبارات النظام العام والآداب العامة مثلا تقتضي ذلك.[1]على أن النطق بالحكم ينبغي أن يكون بمطلقه في جلسة علنية.[2]

وقد حرصت المملكة العربية السعودية على كفالة مبدأ علانية الجلسات سواء في المواد المدنية أم المواد الجنائية ، واشتملت نصوص القوانين الإجرائية السعودية على نصوص توجب التقيد بمبدأ علانية الجلسات. فالمادة (الرابعة والستون) من نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ تنص على أن :" تكون المرافعة علنية، إلا إذا رأى القاضي – من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم – إجراءها سرًّا محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة". ووفقاً لهذا النص يجوز للقاضي إجراء الجلسات والمرافعات سراً، للمحافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة. ولكن يجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ، وهو ما أكدته المادة (الرابعة والستون بعد المائة) من نظام المرافعات الشرعية السعودي حيث نصت على أن: "ينطق بالحكم في جلسة علنية بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه، ويجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع جاز تغييبه إذا كان قد وقع على الحكم المدون في الضبط." ، أما المداولة التي تسبق صدور الحكم فإنها – وفقاً لما نصت عليه المادة (الستون بعد المائة) من ذات النظام - تكون سرية في حال تعدد القضاة. [3]

كما تنص المادة (الرابعة والخمسون بعد المائة) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ على أن: " جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة – استثناء – أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريًا لإظهار الحقيقة ". وهنا أيضاً أجاز المنظم السعودي للمحكمة أن تقرر نظر الدعوى كلها

---

[1] سعيد خالد على الشرعبي، حق الدفاع أمام القضاء المدني – دراسة فقهية مقارنة في القانونين المصري واليمني والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، 1996. ، ص703.
كما ينبغي التنويه إلى أن هناك من أعمال القاضي ما لا يستلزم بطبيعته العلانية ، كالأعمال الولائية. انظر : د. الأنصاري حسن النيداني ، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بدون دار نشر ، بدون تاريخ نشر ، ص 89.

[2] انظر : د. الأنصاري حسن النيداني ، مرجع سابق ، ص 219.

[3] فالمادة (الستون بعد المائة) من نظام المرافعات الشرعية السعودي تنص على أن : "إذا تعدد القضاة فتكون المداولة في الأحكام سرية. وباستثناء ما ورد في المادة (الثانية والستين بعد المائة) من هذا النظام، لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة."

أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من حضورها احتراماً لاعتبارات الأمن، أو للمحافظة على الآداب العامة، أوإذا كان ذلك ضروريًا لإظهار الحقيقة.[1]

والنطق بالحكم في المحاكمات الجزائية لابد أن يصدر في جلسة علنية فالفقرة الأولى من المادة (الحادية والثمانون بعد المائة) تقضي بأن : " يُتْلَى الحكم بعد التوقيع عليه ممن أصدره في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية، وذلك بحضور أطراف الدعوى، ويجب حضور جميع القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور" [2]. فإذا أخلت المحكمة بمبدأ العلانية فجعلت الجلسة سرية في غير الحالات النظامية ؛ فإن الإجراء يعد باطل نظاماً ، ولكن هذا البطلان لايترتب عليه بطلان الإجراءات التي تمت في الجلسة السرية سواء كانت سابقة أو لاحقة عليه لأنها ليست مبنية عليه . [3]

ونشير أخيراً إلى أنه ينبغي على المحكمة أن تثبت في محضر ضبط جلسات المحاكمة ما إذا كانت قد جعلت الجلسة علنية أم سرية، وفي الحالة الأخيرة يجب أن تبين المحكمة المبررات التي استندت اليها في تقرير السرية.[4]

المطلب الثاني: مدى وجوب إعمال مبدأ علانية الجلسات في ظل تطبيق التقاضي عن بعد

أوضحنا فيما سبق أن مبدأ علانية الجلسات يعد من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها العديد من الأنظمة القضائية في العصر الحالي. ونظراً لجسامة هذا المبدأ فقد أكدت العديد من المواثيق الدولية على وجوب كفالته باعتباره ضمانةً هامة للمحاكمة المنصفة وحقاً من حقوق الإنسان . فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م نص في المادة العاشرة منه على أن: " لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة

---

[1] وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه البعض من أنه كان من الأفضل أن يستخدم المنظم مصطلح " النظام العام " بدلاً من الأمن أو الآداب العامة، لأن مصطلح النظام العام يستوعب كافة الصور التي يهدف المشرع إلى جعل المحاكمة بشأنها سرية. انظر: د. محمد بن رزق الله محمد السُّلمي، مبدأ علنية جلسات المحاكمة الجزائية في النظام السعودي وأثر الإخلال به "دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة العدل ، وزارة العدل السعودية ، ع 83، 1439هـ/2018م ، ص 148 .

[2] راجع المادتين رقم (154، 1/181) من نظام الإجراءات الجزائية.

[3] المادة (190) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

[4] د. محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1976، ص 383.

(ISSN: 2356 - 9492)

مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه". [1]ونصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر من الإعلان على أن : " كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه. "

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادرعام 1966م في المادة (14/1) منه على وجوب ضمان علانية المحاكمة . وأكدت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950م في المادة (6/1) منها حق كل شخص في أن ينظر في قضيته بشكل عادل وعلني . كما أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على هذا المبدأ في المادة رقم (1/67) التي تتقضي بوجوب أن تكون محاكمة المتهم علنية .

وعند النظر للولايات المتحدة الأمريكية، نجد بأن حق المتهم في أن يحاكم بشكل علني وبإشراك هيئة محلفين غير منحازة هو وجه من أوجه مبدأ العلانية. فلم يكتف القانون الأمريكي بعلانية الجلسات وحسب، بل ضمن وجود أفراد لا صلة لهم بالنزاع ممن يعاونون القضاة ويُشركون في الإجراءات. [2] ويقوم نظام هيئة المحلفين على اختيار عشوائي من الأفراد حيث يضمن ذلك أن تكون الهيئة مشكلة من أشخاص مختلفين بدون تمييز عرقي أو جنسي أو عمري. وبعد أن يختار النظام المرشحين العشوائيين، تبدأ عملية أخرى تسمى voir dire حيث يتم استثناء الأشخاص غير المؤهلين - الذين لا يمكنهم الحكم بعدالة دون تحيز – من الهيئة. يلي ذلك عملية الاختيار النهائي لهيئة المحلفين ممن يعاونون القاضي في تحديد وقائع القضية.[3] كل ذلك يكون لغرض تعزيز المشاركة المجتمعية في إجراءات التقاضي وكذلك تدعيم العلانية كضمانة أساسية للعدالة.

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في 10 ديسمبر 1948م.

[2] Armour, A. (1995). The Citizens' Jury Model of Public Participation: A Critical Evaluation. In: Renn, O., Webler, T., Wiedemann, P. (eds) Fairness and Competence in Citizen Participation. Technology, Risk, and Society, vol 10. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-011-0131-8_9

[3] United States Courts: https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/learn-about-jury-service

وحيث أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد جعل من حماية حقوق الانسان واجباً أساسياً يقع على عاتق الدولة ، حيث نصت المادة رقم (26) من النظام على أنَّ: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلاميّة". ومبدأ علانية الجلسات كما أوضحنا يعد من حقوق الإنسان الواجب كفالتها.

كما جعل النظام الأساسي "العدل" من الأسس التي يقوم عليها الحكم في المملكة العربية السعودية حيث نصت المادة رقم (8) منه على أن: "يقوم الحكم في المملكة العربيّة السعوديّة على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلاميّة". ومبدأ علانية الجلسات- كما أشرنا- من أهم ضمانات المحاكمة العادلة.

وبناءًا على ماسبق يمكن القول أنه حتى مع توجه المملكة إلى تطبيق التقاضي الالكترونى وآليات التقاضي عن بعد يجب كفالة علانية الجلسات ، فليس من شأن تطبيق التقاضي عن بعد في المملكة التحلل من واجب إعمال العلانية وتحقيقها.[1] يؤكد سلامة هذا الرأي أن التعديلات التشريعية التي أدخلت على كل من الأنظمة الإجرائية الثلاثة: نظام المرافعات الشرعية ، نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 18) بتاريخ 1442/1/15هـ الموافق 2020/9/3 م ، لم تمس المادة (الرابعة والستون بعد المائة) من نظام المرافعات الشرعية ، ولا المادة (الرابعة والخمسون بعد المائة) من نظام الإجراءات الجزائية، واللتان تنصان على وجوب كفالة مبدأ علانية الجلسات .

كذلك ترى الباحثة أن كفالة تطبيق مبدأ علانية الجلسات في الواقع العملي أمر يمكن تحقيقه ضمن منظومة التقاضي عن بعد. ولاتؤيد الباحثة ما ذهب إليه بعض الشراح من أن التحول إلى نظام التقاضي عن بعد ينطوي عليه خرق لمبدأ علانية الجلسات، مستندين في ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن العلنية قد لا تتوافر أو على الأقل تكون ناقصة مع تطبيق المحاكمة عن بعد، كما أن الجمهور من الحاضرين قد لا يتمكنوا من رؤية المتهم وسماع أقواله. وحتى في الحالات التي قد يستطيعون فيها من سماعه، فقد تكون هناك مشاكل تقنية لا تحقق غايتنا من إرساء مبدأ العلانية من الأساس. [2]

---

[1] انظر في نفس المعنى: د. أمل الحياشنة ، إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا ، أغسطس 2022 ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد(3) العدد (8).

[2] انظر: محمد قرطيط ، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة ، مقال منشور بجريدة مغرس الإلكترونية ، بتاريخ 9/6/ 2020 . متاح على الموقع الالكتروني :

https://www.maghress.com/hespress/474227

(ISSN: 2356 - 9492)

فليس من الصعب إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد، وتمكين الجمهور من حضور الجلسات ومتابعة مايدور فيها تطبيقاً لمبدأ علانية الجلسات؛ في ظل ما قدمه التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات من تقنيات. كما يمكن تحقيق مقتضيات السرية في الحالات المحددة نظاماً باستخدام هذه التقنيات.

والخلاصة أن تطبيق التقاضي عن بعد لا يمس الالتزام بكفالة علانية الجلسات، وأن توفيرالعلانية في الواقع الفعلي ضمن منظومة التقاضي عن بعد، وكذا مقتضيات السرية في الحالات المحدد نظاماً من الأمور التي يمكن تحقيقها.

المطلب الثالث : ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد

تمت الإشارة مسبقاً إلي أن علانية الجلسات من المبادئ الهامة التي تقوم عليها الأنظمة القضائية في العصر الحالي، وأن هذا المبدأ يتعين كفالته حتى مع التوجه نحو تطبيق التقاضي عن بعد. كما أن إعمال هذا المبدأ ضمن منظومة التقاضي عن بعد لايمثل تحديا ذا شأن . ونضيف إلى ما سبق أن طبيعة التقاضي عن بعد ليس له أثرعلى مفهوم أو جوهر العلانية والاستثناءات الواردة عليها.

غير أن التساؤل يثور حول كيفية تحقيق العلانية والاستثناءات الواردة عليها، ووسائل تحقيقها، والضوابط الواجب مراعاتها في هذا الشأن على النحو الذي يتلاءم مع الميزة الرئيسية للتقاضي عن بعد والتي تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية وتقنيات الاتصال عن بعد في إتمام الإجراءات القضائية. وسوف نتناول النقاط السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالي:

الفرع الأول - ضوابط تحقيق العلانية والاستثناءات النظامية عليها ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة

نتناول فيما يلي ضوابط تحقيق علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد، وضوابط الحفاظ على النظام بالجلسات وآداب حضور الجمهور، وضوابط تحقيق سرية الجلسات في الحالات النظامية.

أولاً- ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة:

نظراً لأن الميزة الرئيسية للتقاضي عن بعد تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية وتقنيات الاتصال عن بعد في إتمام الإجراءات القضائية ويكون حضور الخصوم حضوراً افتراضياً ، فإن حضور الجمهور جلسات الدعوى ومرافعاتها- الذي تتحقق به العلانية- يكون حضوراً افتراضياً أيضاً يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وتقنيات الاتصال عن بعد ، من خلال السماح للجمهور بمتابعة كل ما يجرى في جلسات الدعوى عبرشاشات عرض لمشاهدة وقائع وإجراءات جلسات المحاكمة . وقد يكون ذلك من خلال الموقع الالكتروني للمحكمة ، كما يمكن تحقيق العلانية في ظل التقاضي عن بعد باستخدام تكنولوجيا الإعلام، كالبث المباشر للمحاكمات ، أومن خلال إنشاء قناة فضائية باسم المحكمة [1] .

وإدراكاً لأهمية مراعاة مبدأ علانية الجلسات نص "الدليل الإجرائي للتقاضي الالكتروني - الإصدار الثاني" الذي أطلقته وزارة العدل بالمملكة في أغسطس 2020 م على أن: " تحافظ خدمة (التقاضي الالكتروني) على الضمانات القضائية وفق حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب وطبيعة هذا المسارمن خلال ما يأتي : .....ثانياً / مبدأ علنية الجلسات : يتاح الدخول إلى جلسات (التقاضي الالكتروني) وفق إجراءات محددة ، بما يراعي سلطة المحكمة في ضبط نظام الجلسة ، إضافة إلى خدمة تسجيل الجلسات والإحتفاظ بها " .[2]

ثانياً ـ ضوابط الحفاظ على النظام بالجلسات وآداب حضور الجمهور ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة:

في ظل التقاضي التقليدي يلتزم الجمهور الذي يحضر جلسات المحاكمة بعدم الإخلال بالنظام داخل الجلسة والالتزام بآداب حضور الجلسات. وعادة ما تتضمن التشريعات الإجرائية نصوصاً تحدد ضوابط وآداب حضور الجلسات حتى يتمكن الخصوم ووكلائهم من تقديم الطلبات وأوجه الدفاع والدفوع، ويتمكن القاضي من الاستماع إليهم والنظر في طلباتهم في هدوء ودون إخلال بالنظام. وتختلف صورالإخلال بنظام الجلسة وجرائم الجلسات في ظل التقاضي عن بعد عن صورالإخلال بنظام الجلسة وجرائم الجلسات في ظل التقاضي التقليدي؛ لذا فإن تطبيق التقاضي عن بعد يقتضي أن تكون القواعد المحددة لضوابط وآداب حضور جلساته متلائمة مع طبيعة مايمكن أن يقع من مخالفات،

[1] في ذات المعنى: إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 2021، العدد 84، 3/31 /2021، ص 1025 .

[2] الدليل الإجرائي للتقاضي الإلكتروني، مرجع سابق، ص 3.

(ISSN: 2356 - 9492)

ومع طبيعة الوسائل المستخدمة في إتمام الإجراءات القضائية في منظومة التقاضي عن بعد. ويستدعي ذلك إجراء بعض التعديلات على القواعد القائمة وإضافة قواعد جديدة. [1]

ومن أمثلة القواعد المحددة لضوابط وآداب حضور جلسات التقاضي عن بعد في المملكة نص الدليل الإجرائي للتقاضي الالكتروني على أن :" يجب على من يحضر الجلسة المرئية المحافظة على نظامها، وكتم اللاقط،وعدم المقاطعة أو التشويش أو الدخول والخروج المتكرر. كما يجب على جميع الحضور تفعيل الكاميرا طيلة وقت الجلسة المرئية." [2]

ثالثاً ـ ضوابط تحقيق سرية الجلسات ضمن منظومة التقاضي الالكتروني في المملكة:

إذا ما قررت المحكمة – في ظل التقاضي التقليدي- أن تكون جلسات المحاكمة سرية للحفاظ على النظام العام أو الآداب العامة أو لاعتبارات أمنية أو لأي سبب من الأسباب المحددة نظاماً ، فإن تحقيق السرية يكون بمنع الجمهور من حضورالجلسات ومتابعة ما يدور فيها من إجراءات ووقائع. وبالطبع لا يتم ذلك في ظل التقاضي عن بعد بمنع دخول الجمهور إلى المكان الذي توجد به القاعة التي تعقد فيها جلسات المحاكمة؛ فالمحكمة في ظل التقاضي الالكتروني وآليات التقاضي هي محكمة إلكترونية افتراضية. لذا فإن تحقيق سرية الجلسات يتم عبر الوسائل الإلكترونية وتقنيات الاتصال عن بعد بعدم منح صلاحيات الدخول إلى موقع المحكمة على شبكة الإنترنت إلا للخصوم ووكلائهم، وبعدم السماح نشر وقائع الجلسات بالبث التليفزيوني أو النشر في الصحف أو المواقع الإلكترونية.

والمداولة بين القضاة حال تعددهم – كما سبق وأن أوضحنا- تكون سرية، ويتعين تحقيق هذه السرية في ظل التقاضي عن بعد. لذا نجد الدليل الإجرائي للتقاضي الالكتروني في المملكة قد نص على أن : " يكون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة إلكترونيا في خدمة (التقاضي الإلكتروني)، مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أومشاركة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة".

---

[1] مع ملاحظة أن عدم الاخلال بالنظام داخل الجلسة وكذا الالتزام بآداب الحضور ليس واجباً مقصورا على الجمهور الذي يحضر الجلسات وإنما يلتزم به الخصوم ووكلائهم والشهود أيضاً.

[2] ومن الجدير بالذكر أن نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم 96 لسنة 2018 قد أكد على وجوب مراعاة أحكام السرية والعلانية عند استخدام وسائل التقنية الحديثة، حيث نصت المادة رقم (5) منه على أن "تراعى عند استخدام وسائل التقنية الحديثة أحكام السرية والعلانية والحضور والمناقشة ...".

الفرع الثاني – معالجة سبل قصور تطبيق مبدأ العلانية في إطار التقاضي عن بعد

بعد استعراض ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات فيما يخص تطبيقات التقاضي عن بعد، نجد بأن هناك مواطن قصور يمكن تطويرها لخدمة سلاسة عمليات المنظومة القضائية. فعند النظر إلى الإنسان غير المتخصص بالقانون ومدى إمكانية وصوله للاستماع إلى جلسة تقاضي لا تخصه، نجد بأن احتمالية تمكنه من حضور الجلسات إن كانت حضورية يعد احتمالاً عالياً ومقبولاً. أما إن كانت الجلسات مقامة عبر الإنترنت، فكيف يمكن لهذا الشخص حضور الجلسة؟ بل كيف يمكن للمجتمع أن تتأتى له الثقة بالمنظومة العدلية إن كان الوصول للجلسات مستحيلاً؟

لذلك، في الوضع الافتراضي للجلسات الحضورية، تظهر تطبيقات العلانية بحضور الجمهور للجلسات واستماعهم لما يدور فيها. ويكون تقييد مبدأ العلنية عن طريق حد الأفراد من الدخول الفعلي لمكان انعقاد الجلسات.

أما في الوضع الحالي للتقاضي عن بعد، يكون تفعيل ضمانة العلانية من خلال إتاحة روابط إلكترونية لدخول الأفراد -من غير المتقاضين- للجلسات الإلكترونية. وقد قامت جمهورية الإمارات العربية المتحدة مثلاً بإتاحة دخول الجمهور لبعض الجلسات عن طريق النقر على الجلسة المجدولة ودخولها بشكل آني عن طريق شبكة الإنترنت.[1]

أما فيما يخص سرية الجلسات وتعطيل ضمانة العلانية فيها، فقد سبق ذكر أن المنظم السعودي أعطى الحق للقاضي المختص في تقرير السرية إن كان ذلك مبرراً وفيه مصلحة. وفي تطبيق ذلك عبر التقاضي عن بعد يسر، حيث يمكن للقاضي استبعاد أي شخص خارج دائرة المتقاضين وأعوان القاضي من الدخول للجلسة الإلكترونية.

[1] محمد صلاح، صحيفة الاتحاد، في محاكم رأس الخيمة.. «علانية الجلسات» عن بُعد، 16 ابريل 2020م. https://www.alittihad.ae

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

تظهر أهمية مبدأ علانية الجلسات باعتباره مبدئاً أساسياً يعزز الثقة المجتمعية بحياد ونزاهة القضاء. لكن بعد ظهور التقاضي الإلكتروني على الساحة، أصبحت هناك ضرورة لدراسة أثره وعلاقته بالعلانية في المنظومة القضائية. فمبدأ العلانية يشكل في الحقيقة ضمانة هامة من ضمانات المحاكمة العادلة، كما أنه يحقق رقابة المجتمع على القضاء والقضاة ويعد أقرب صورة من صور المشاركة المجتمعية في إدارة العدالة.

وقد كان هناك جهود جلية للمؤسسات القضائية فيما يخص تطوير العدالة الإلكترونية، ففي إجراءات المرافعة بنظام التقاضي عن بعد، نجد بأن الخصوم يتمكنون من سماع المرافعات وأقوال الشهود، وكذلك يتمكنون من تحميل والاطلاع على الأدلة والمستندات الإلكترونية ومناقشها بشكل فعال. أدى كل ذلك إلى تقليص المدة الزمنية وتسريع العدالة الناجزة.

وباعتبار إن مبدأ علانية الجلسات ضمانة محورية في العديد من القوانين الإجرائية بالكثير من الدول، وبجمع ذلك مع التطور التقني الذي أوجد لدينا التقاضي الإلكتروني، نجد أن الوقت قد حان للموائمة فيما بين التطبيقين. فقد تناولت هذه الورقة البحثية بالتحليل والمقارنة عدة نقاط تتعلق بموضوع الدراسة. في المبحث الأول ألقينا الضوء على ماهية التقاضي عن بعد فأوضحنا مفهومه ومزاياه والركائز التي يقوم عليها. وفي المبحث الثاني تناولنا بالدراسة إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية، حيث تم عرض التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية، ومدى وجوب إعمال مبدأ علانية الجلسات في ظل تطبيق التقاضي عن بعد وضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد. عليه خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج العملية، وعلى ضوئها نقدم بعض المقترحات والتوصيات.

أولاً - النتائج:

أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1- أن التقاضي عن بعد يتميز بالعديد من المزايا التي جعلت العديد من الدول تبدأ في التحول إليه بدلاً من التقاضي التقليدي .

2- أن التقاضي عن بعد يقوم على ركائز ثلاثة هي : إطار تشريعي يدعم التحول إلى التقاضي عن بعد ، وثانيها عنصر بشري مؤهل للتعامل بتقنيات التقاضي عن بعد، وثالثها تجهيزات فنية

3- يجب أن تمتد عملية تهيئة البنية التشريعية لدعم التقاضي عن بعد لتشمل تطوير التشريعات التي توفر الحماية التقنية لبيانات ومعلومات وشبكات وأجهزة المحاكم الرقمية وتجريم كافة أشكال وصور الاعتداء عليها ورصد عقوبات رادعة لمرتكبيها .

4- أن تطوير التشريعات الإجرائية يجب أن يتم وفق النهج التدريجي، لإعطاء الفرصة الكافية للمتعاملين لاستيعاب ضوابط وأحكام إتمام إجراءات التقاضي عن بعد .

5- اتخذت المملكة العربية السعودية جهوداً ملموسة لتطبيق التقاضي الالكتروني واستخدام آليات التقاضي عن بعد، وقامت بتطوير البنية التشريعية الإجرائية، فقامت بتعديل كل من نظام المرافعات الشرعية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام الإجراءات الجزائية، ، كما أصدرت المملكة نظام التعاملات الإلكترونية ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية ، ملتزمة في ذلك بالمعايير المذكورة أعلاه. وأصدر الأدلة الإجرائية الإرشادية التي تنظم إجراءات التقاضي وآليات التقاضي عن بعد.

6- تقرر التشريعات الإجرائية في المملكة مبدأ علانية الجلسات باعتباره أحد أهم المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي، مع تقرير بعض الاستثناءات عليه.

7- أن تطبيق التقاضي عن بعد ليس له أثر على الالتزام بكفالة مبدأ العلانية ، وإعمال هذا المبدأ ضمن منظومة التقاضي عن بعد لا يمثل صعوبة كبيرة ، ويكون ذلك من خلال السماح للجمهور بحضور الجلسات باستخدام تقنيات وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات .

8- تأكيد الأدلة الإجرائية للتقاضي الإلكتروني والتي نشرتها وزارة العدل بعدة إصدارات، على وجوب توافر الضمانات القضائية في التقاضي الإلكتروني. ومن هذه الضمانات الهامة كان مبدأ علانية الجلسات.

ثانياً - المقترحات والتوصيات :

1- العمل على تحقيق المواءمة بين التقاضي الإلكتروني ومبدأ العلانية بإتاحة الدخول للجمهور، من خلال توفير جداول إلكترونية متاحة على الموقع الإلكتروني ويظهر فيها رابط للغرفة الافتراضية. حيث يتمكن فيها أفراد المجتمع من الاستماع للجلسات بشكل سلس يحقق مبدأ العلانية.

(ISSN: 2356 - 9492)

2- تطبيق دورات تدريبية للقضاة ومعاونيهم ممن يعملون في المرفق القضائي وذلك بغرض تحديث معارفهم التقنية حتى يتمكنوا من مجاراة التقدم التقني السريع في المجال العدلي.

3- تنظيم برامج توعية للمختصين في قواعد وإجراءات التقاضي الرقمي وآليات التقاضي عن بعد.

4- تطوير التعاون ما بين الأجهزة العدلية بالمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول التي تفوقت في تطبيقات التقاضي الإلكتروني. [1]

[1] تم تمويل هذا المشروع من قبل برنامج التمويل المؤسسي بموجب المنحة رقم (IFPAS-15-972-1443 :

لذلك، تتقدم المؤلفة بالشكر والامتنان للدعم الفني والمالي المقدم من وكالة البحث والابتكار بوزارة التعليم وجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

المراجع

❖ المراجع العربية :

أولاً - الكتب :

- د.أحمد السيد الصاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010.
- أمير فرج يوسف، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، 2014.
- د.أمينة مصطفى النمر، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بدون دار نشر ، 1987.
- الأنصاري حسن النيداني، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بدون دار نشر ، بدون تاريخ نشر .
- حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ط1 .
- د.حسن صادق المرصفاوي، ضمانات المحاكمة في التشريعات العربية (علانية المحاكمة - شفوية المرافعة - كفالة الدفاع)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية، 1973.
- د.خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013.
- د.خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني – الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، 2008 .
- د.خالد ممدوح ابراهيم ، إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2019.
- د.سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008.
- د. صلاح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، 2007.
- د.عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف، الرياض , 2017.

(ISSN: 2356 - 9492)

- د.عبدالفتاح بيومي حجازي , الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية , دار الكتب القانونية , القاهرة , 2007 .
- د.محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الإلكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2013.
- د.محمود محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1976.
- نادية جمال أبو طالب، المحاكم الإلكترونية، إجراءاتها ومدى قانونية تطبيقها في الأردن، الآن ناشرون وموزعون،عمان، 2018، ط1.
- د. نبيل عمر، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1989.

ثانياً - <u>الرسائل العلمية :</u>

- سعيد خالد على الشرعبي، حق الدفاع أمام القضاء المدني – دراسة فقهية مقارنة في القانونين المصري واليمني والفقه الإسلامي ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، 1996.
- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، اجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، كلية القانون جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019 / 2020.

ثالثاً - <u>الأبحاث والمقالات :</u>

1- <u>الأبحاث :</u>

- د. أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، مجلد 1 ، العدد21 ،2014 .
- أشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، العدد (35) ، الجزء الثالث (1442هـ - 2020م).

- د.أمل الحباشنة ، إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد(3) العدد (8).
- د.إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي ، التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي" ، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية، المجلد 2021، العدد 84، 3/31 /2021.
- د.سحر عبد الستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر، 2018 .
- د.صفاء أوتاني ، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق) ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ، العدد الاول،2012 .
- د.صفوان محمد شديفات، التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference ، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي ، المجلد 42، العدد 1، 2015 ، 2015/4/30.
- د.ليلى عصماني ، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة .
- د.محمد بن رزق الله محمد السُّلمي ، مبدأ علنية جلسات المحاكمة الجزائية في النظام لسعودي وأثر الإخلال به "دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة العدل ، وزارة العدل السعودية،ع 83، 1439هـ/2018م.
- د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، 2016.
- د.هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد الأول، سنة 2020 .

2- مقالات على شبكة الإنترنت :

- عبدالمجيد بن عبدالعزيز الدهيشي ، المبادئ والأصول القضائية (15) ، مقال شبكة الألوكة ، على الرابط: https://www.alukah.net/sharia/0/4988

(ISSN: 2356 - 9492)

- عبد الله ماجد العكايلة، أثر تقنية الاتصال عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة ، مقال منشور بتاريخ 2021/3/17، جريدة عمون الإلكترونية

https://www.ammonnews.net/article/599871

- محمد قرطيط، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة ، مقال منشور بجريدة مغرس الإلكترونية ، بتاريخ 6/9/ 2020 . متاح على الموقع الالكتروني :

https://www.maghress.com/hespress/474227

- ناصر بن زيد بن ناصر بن داود، حوسبة التقاضي – المحكمة الالكترونية ، مقال على موقع الدراسات القضائية التخصصي، على الرابط التالي:

www.cojess.com.

- نواف صالح الزهراني ، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات ، مقال قانوني منشور في جريدة الرياض على الموقع الالكتروني :

www.alriyabn.com

رابعاً - مؤتمرات :

محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية "دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 9- 12 ديسمبر2007.

خامساً - مواقع الكترونية :

- الموقع الالكتروني الرسمي لمحكمة النقض المصرية :

https://www.cc.gov.eg/judgment

- " وزارة العدل التطوير والتحديث 2015- 2021"، وزارة العدل على الرابط :

https://www.moj.gov.sa/Documents/MinistryOfJustice-DevelopmentAndModernization.pdf[1]

- الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

- الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية. ويمكن الوصول إليه عبر:

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf

❖ **المراجع الأجنبية :**

-Armour, A. (1995). The Citizens' Jury Model of Public Participation: A Critical Evaluation. In: Renn, O., Webler, T., Wiedemann, P. (eds) Fairness and Competence in Citizen Participation. Technology, Risk, and Society, vol 10. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-011-0131-8_9

-Richmond Newspapers, Inc. v. Virginia, 448 U.S. 555 (1980) (establishing that the 1st Amendment to the United States Constitution guarantees the public a right of access to judicial proceedings).

-"Paper remains the official form of filing at the Supreme Court"

Supreme Court of the United States, Electronic Filing:

https://www.supremecourt.gov/filingandrules/electronicfiling.aspx

- Supreme Court of the United States, Office of the Clerk, Washington D.C. 20543, Guidelines for the Submission of Documents to the Supreme Court's Electronic Filing System:

https://www.supremecourt.gov/filingandrules/ElectronicFilingGuidelines.pdf

- SUPREME COURT OF THE UNITED STATES OFFICE OF THE CLERK WASHINGTON, D.C. 20543

https://www.sdcourt.ca.gov/virtualhearings

- Virtual Hearing Policy United States Bankruptcy Court District of Maryland January 5, 2023

https://www.mdb.uscourts.gov/files/Virtual%20Hearing%20Policy%20Phase%204%202023-01.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

- Texas Judicial Branch, Zoom Information and YouTube Support

https://www.txcourts.gov/programs-services/electronic-hearings-zoom/

-United States Courts:
https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/learn-about-jury-service

العلاقة ما بين مبدأ علانية الجلسات والتقاضي عن بعد بالمملكة العربية السعودية

د. الهنوف بنت عبد العزيز السلمي*

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

جدول المحتويات

الملخص: ..... *Error! Bookmark not defined.*

المقدمة: ..... *Error! Bookmark not defined.*

المبحث الأول: مفهوم التقاضي عن بعد وتطبيقه في المملكة العربية السعودية ***3049***

المطلب الأول: ماهية التقاضي عن بعد **3050**

الفرع الأول - مفهوم التقاضي عن بعد ومزاياه 3050

الفرع الثاني - ركائز التقاضي عن بعد 3054

المطلب الثاني: الواقع العملي للتقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية **3057**

الفرع الأول- خطوات تطوير القطاع العدلي بالمملكة العربية السعودية 3058

الفرع الثاني- تحديد ضوابط وإجراءات التقاضي الإلكتروني واستخدام آليات التقاضي عن بعد 3059

الفرع الثالث- الخدمات الداعمة للتقاضي الالكتروني 3060

المبحث الثاني: إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية ***3062***

المطلب الأول: التنظيم القانوني لمبدأ علانية الجلسات في المملكة العربية السعودية **3063**

المطلب الثاني: مدى وجوب إعمال مبدأ علانية الجلسات في ظل تطبيق التقاضي عن بعد **3065**

المطلب الثالث : ضوابط إعمال مبدأ علانية الجلسات ضمن منظومة التقاضي عن بعد **3068**

الفرع الأول - ضوابط تحقيق العلانية والاستثناءات النظامية عليها ضمن منظومة التقاضي عن بعد في المملكة 3068

الفرع الثاني – معالجة سبل قصور تطبيق مبدأ العلانية في إطار التقاضي عن بعد 3071

الخاتمة ***3072***

المراجع ***3075***

(ISSN: 2356 - 9492)